

## أجندات إقليمية تحرك التصعيد الحوثي الإخواني المتزامن في اليمن

عدن - يربط مراقبون بين تصاعد أعمال العنف التي يقوم بها الحوثيون والتيار الإخواني المدعوم من قطر في اليمن، وبين الحراك السياسي الذي يدور في الكواليس للتوصل لصيغة تسوية نهائية للملف اليمني، وكذلك المشاورات التي تقودها الكويت والولايات المتحدة حول إغلاق ملف الصراع بين قطر والدول الأربعة المقاطعة لها.

واعتبر مراقبون أن الهجوم الحوثي على سفينة مخصصة لنقل الوقود في ميناء جدة، الإثنين، باستخدام قارب مفخخ، بالتزامن مع قصف مقر قوات التحالف العربي في ميناء بلخاف لتصدير الغاز المسال في محافظة شبوة بقذائف هاون، مؤشر على التنسيق في التوقيت والأهداف، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الملف اليمني، وملف الخلاف بين قطر، من جهة، وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة مقابلة.

ووفقا لخبراء يمنيين، يستهدف التصعيد الضغط على دول التحالف العربي لتقديم تنازلات للحظات الأخيرة في الملفات الساخنة، بما يقلل من خسائر المحور الذي يضم إيران وتركيا وقطر التي باتت تتناغم مع أجنداتها هو الأبرز في الملف اليمني على وجه الخصوص، عبر استخدام طهران للمليشيات الحوثية، وتحريك قطر وتركيا لخلايا الإخوان المسلحة في عدد من المناطق اليمنية المحررة.

وحول أسباب التصعيد الحوثي في جدة والتصعيد الإخواني في شبوة وعلاقة ذلك التقدم في تنفيذ بنود اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي والتسريبات المتعلقة بجهود تمرير تسوية لإنهاء الحرب في اليمن تمكن الحوثي من الحفاظ على مكانته، والاحتمالات حول وجود مصلحة قطرية من خلال ابتزاز دول ربايعي المقاطعة للموافقة على المصالحة، قال الباحث السياسي اليمني سعيد بكران في تصريح لـ "العرب" إنه خلال السنتين الأخيرتين جاءت تحركات الحوثيين والإخوان متزامنة بشكل لا تخطئه عين، وهو ما يؤكد الخطاب الإعلامي الصادر من الدوحة والداعم للطرفين معا.

وأضاف "يدعم القطريون كلا من الشرعية والمخالفين الحوثيين عليها في نفس الوقت، لكن الحقيقة هي ثبات الهدف من دعم النقيضين من قبل قطر وإعلامها ودوائرها المخبرانية، والهدف الثابت هو إدامة الحرب شمالا وجنوبا، وإجهاض أي محاولات سعودية لوضع حد لها، وهذا أيضا بشكل مصلحة إيرانية لإغراق واستنزاف السعودية والتحالف العربي وإفشال جهود التحالف تماما في الشمال وفي الجنوب".

ويؤكد باحثون يمنيون أن ما تشهده الساحة اليمنية في هذا التوقيت لا



دور التحالف هو المستهدف

ينفصل بأي حال عن التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة ككل، وخصوصا ملف النزاع النووي الإيراني وطموحات أنقرة التوسعية، وأجندة قطر المتكئة على دعم التنظيم الدولي لجماعة الإخوان ومن ذلك فرعه في اليمن.

وتستخدم كل الدول الإقليمية، في هذا المحور الذي يعمل بشكل متناسق على تحريك الأدوات المحلية في اليمن، لانتراز مكاسب سياسية واستراتيجية على حساب المحور العربي الذي تقوده السعودية ومصر وتشارك فيه الإمارات بشكل فاعل.

ويعتبر خبراء سياسيون أن التفاوتات الداخلية في الملف اليمني وخصوصا في الأونة الأخيرة باتت على صلة وثيقة بالحراك السياسي المرتبط بإيجاد تسوية دولية للحرب في اليمن، وإنضاج جهود التقارب الخليجي القطري، إضافة إلى بروز دور واضح للقوى الإقليمية من خلال استخدام أوراق الابتزاز القطري الإيراني التركي لانتراز تنازلات من الرياض ودول التحالف العربي في تلك الملفات العالقة، وهو الأمر الذي لا ينفصل مطلقا عن أعمال التصعيد المتزامنة لتيار قطر في شبوة والساحل الغربي وتصعيد الحوثي في جدة، باعتبارها أمورا تصب في اتجاه دفع التحالف للقبول بصيغة تشمل إغلاق ملف الخلاف مع قطر والتوصل لتسوية مع الحوثي لإنهاء الحرب في اليمن.

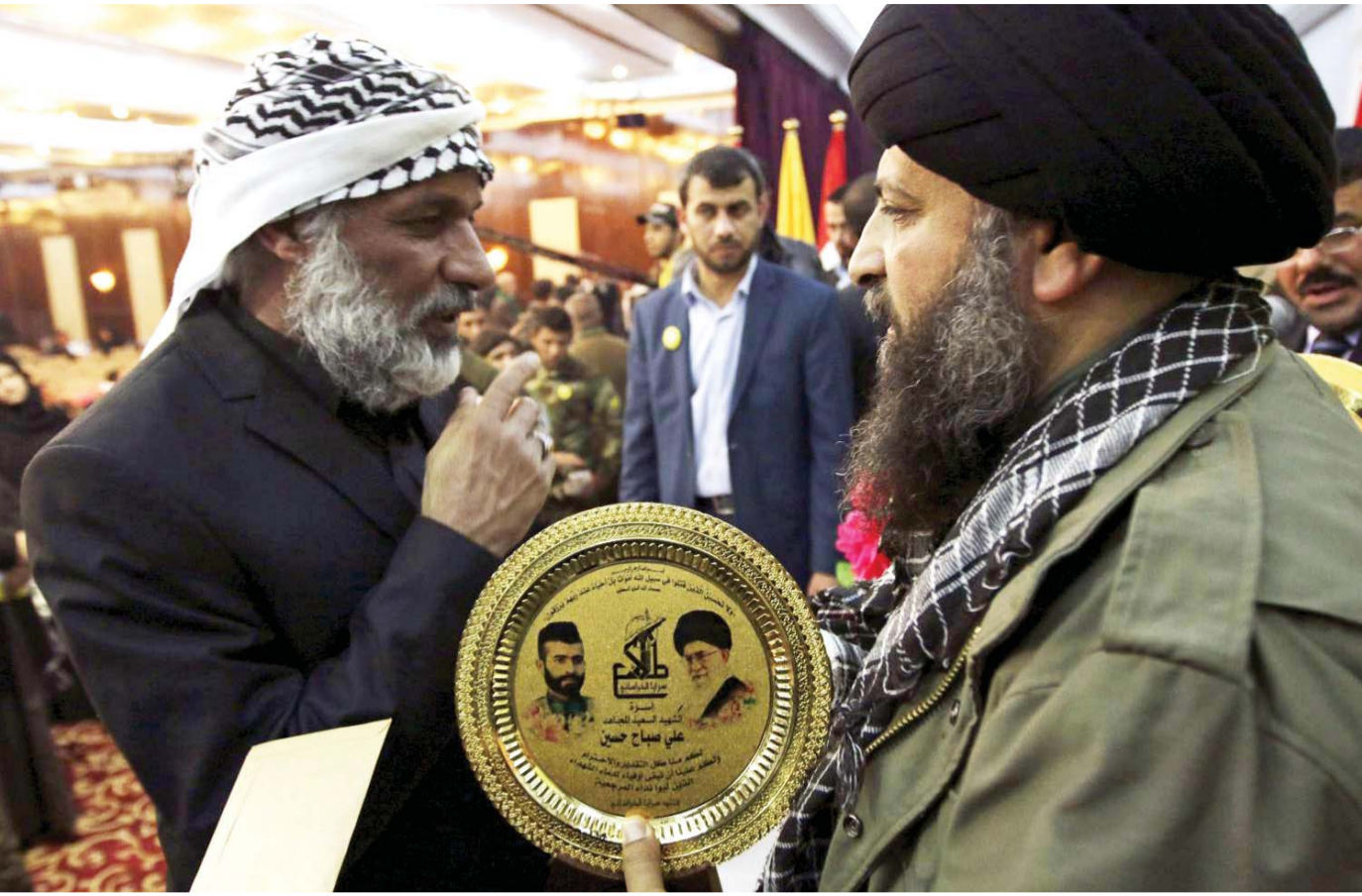
وفي تصريح لـ "العرب"، يؤكد الباحث السياسي اليمني ورئيس مركز فنار لبحوث السياسات، عزت مصطفى، وجود مصلحة مشتركة للحوثيين والإخوان تهدف لنسف اتفاق الرياض الذي ينص على إشراك المجلس الانتقالي الجنوبي في مشاورات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، بعد أن كانت هذه المشاورات تعقد سابقا بين الحوثيين والإخوان حصرا على طرفي الطاولة.

ويضيف مصطفى "يمكن أن نقرأ أيضا من سلوك الحوثيين بضغظهم نحو مزارب تارة وتهديتهم باتجاهها تارة أخرى، بترمين هذا السلوك مع سلوك الإخوان في شبوة، إذ كلما حدثت تهديده عسكرية بناء على اتفاق الرياض يصعد الحوثيون باتجاه مزارب لدفع الإخوان للاستمرار في خرق اتفاق الرياض واستهداف القوات الجنوبية، حين يصعد الإخوان في شبوة يهدئ الحوثيون من ضغطهم على مزارب، وكان الانسحاب بين الحوثيين والإخوان المرعي تقريبا يدور حول تطمين الإخوان بعدم دخول مزارب، نظير استمرار محاولاتهم لإجتياح عدن ونسف اتفاق الرياض، وقد يفسر هذا أيضا سحب الإخوان للوحدات العسكرية من مزارب المهددة بإجتياح حوثي بدلا عن حمايتها وتعزيز هذه القوات لحربهم باتجاه محافظات الجنوب. والواضح من كل هذه المعطيات على الأرض أن غرفة العمليات الحوثية الإخوانية للحرب في مزارب وشبوة تدار من الدوحة وأن استهداف الحوثيين للمملكة العربية السعودية يدار من نفس غرفة العمليات هذه التي تهدف قطر من خلالها للضغط على دول الرباعية لإنهاء مقاطعتها".

بغداد - أعلنت هيئة الحشد الشعبي في العراق، الأربعاء، عن إغلاق سنة من المقرات التابعة لها في العاصمة بغداد بسبب "مخالفات للضوابط والتعليمات"، بينما تحذرت مصادر عراقية مطلعة عن عملية تصفية وتفكيك لسرايا الخراساني إحدى اشهر الميليشيات الشيعية وأسوأها سمعة، بعد أن أصبحت في حالة التمرد تام على هيئة الحشد التي تنتمي إليها سوريا، وبعد انخراط قادة هذا الفصيل في عمليات قتل وخطف واستيلاء على الأموال الخاصة والعامة باستخدام السلاح.

كما تحذرت المصادر عن دخول كل من الأمين العام الحالي للسرايا علي الباسري والأمر السابق للفصيل حامد الجزائري، في تنافس مع قادة ميليشيات أخرى على جمع الإتاوات من محال تجارية بينها مرقص ليلية وخماترات في بغداد، ما عجل بعملية الإطاحة بالباسري والجزائري.

وشهدت مناطق متفرقة من بغداد، مطلع هذا الأسبوع انفجار عبوات ناسفة أمام متاجر لبيع الخمور، لم تستبعد المصادر ارتباطها بالتنافس بين الميليشيات المترتبة من هذا القطاع الذي يحتج العاملون فيه دائما إلى حماية تلك المناطق.



حامد الجزائري عائد التيار فدفع الثمن

## الحشد الشعبي يدشن عملية تصفيات داخلية بعد استئثار الخلافات بين فصائله تفكيك ميليشيا سرايا الخراساني وتوقيف اثنين من قادتها البارزين

وسرايا الخراساني محسوبة ضمن الحشد الولائي التابع لإيران وهي مرتبطة بشكل وثيق بالحرس الثوري الإيراني الذي سبق له أن استخدمها في القتال بسوريا إلى جانب قوات النظام السوري، وخلال مشاركتها في عمليات استعادة مناطق شمال وغرب العراق من تنظيم داعش عرفت بسوء سمعة مقاتليها وقادتها حيث انخرطت في عمليات نهب لأموال وممتلكات السكان وارتكبت عمليات خطف وقتل للمدنيين على خلفيات طائفية.

أحمد الشيرافي  
من غير المستبعد ارتباطه بتوقيف عناصر الخراساني بخلفيات سياسية

كما سبق لسرايا الخراساني أن اصطدمت مع القوات العراقية في العديد من المناسبات أشهرها هجومها سنة 2016 على تجمعات الشرطة الاتحادية في مدينة بلد بمحافظة صلاح الدين بهدف إطلاق سراح معتقلين تابعين لها. وقد أوقعت المواجهة قتلى ومصائب من الجانبين.

ويذكر الخبير العسكري العراقي أحمد الشيرافي أن لسرايا الخراساني خصوصية واستقلالية عن الحشد الشعبي بوصفها فصيلا قاتل تحت مظلتها ولكنها ربما لا تكون ملتصقة به على المستوى الإداري، وغير مستبعد ارتباط عمليات التوقيف الأخيرة بـ"أبعاد سياسية لمعالجة رؤى وتوجهات هذا الفصيل".

الحشد الشعبي بعمليات مدماهة لمقرات فصيل سرايا الخراساني التابع للحشد وسط بغداد واعتقال 30 من عناصره الفصيل.

ووفق الأنباء فإن من بين المعتقلين الأمين العام لسرايا الخراساني علي الياسري المتهم من هيئة الحشد بـ"فساد مالي"، والأمر السابق للفصيل حامد الجزائري.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كانت هناك مطالبات شعبية وسياسية بإبعاد مقرات الحشد عن المناطق المأهولة داخل المدن والبلدات، وذلك بعد تسجيل حوادث انفجار ذخائر في مخازن أسلحة داخل هذه المقرات.

وتتبع قوات الحشد الشعبي، التي تشكبت في العام 2014 لمحاربة تنظيم داعش عقب اجتياحه لمناطق واسعة من شمال وغرب العراق، للقوات المسلحة العراقية بشكل صوري وإجرائي، لكن تبقيتها الحقيقية هي لقادتها المقيمين من إيران، بدليل انخراطها في عمليات ضد السفارة الأميركية في بغداد وضد قوات التحالف الدولي المشارك في حرب داعش بقيادة الولايات المتحدة، بشكل يتناغم مع الأجندة الإيرانية ويتضارب بالكامل مع المصلحة العراقية.

ويشار إلى أن رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، أصدر في سبتمبر الماضي أمرا بإعفاء حامد هادي الجزائري من مهام أمر اللواء الثامن عشر وتعيين أحمد محسن مهدي الياسري في مكانه. وكانت سرايا الخراساني قد نفت مؤخرا علاقتها بالجزائري، مؤكدة عدم منحها صفة الأمين العام للسرايا "لا سابقا ولا لاحقا".

تفكيك ميليشيا سرايا الخراساني وملاحقة كبار قادتها، وإن وضعها تحت عنوان تطبيق القانون وفرض الانضباط، إلا أنهما لا يجيبان استئثار الخلافات واشتداد الصراعات بين الفصائل المشكلة للحشد الشعبي على المكاسب المالية وغيرها، حتى أن تعايش بعض تلك الفصائل داخل الهيئة الجامعة لها لم يعد متاحا، فتم اللجوء إلى أسلوب الشطب والإلغاء على قاعدة البقاء للأقوى سلاحا والأكثر نفوذا سياسيا.

وقالت هيئة الحشد الشعبي في بيان صحافي، إن "مديرية أمن الحشد قامت خلال الأيام الماضية بإغلاق ستة مقرات إدارية وعسكرية مخالفة للضوابط والتعليمات في منطقتي الكرادة والجادرية" وسط بغداد. وأشارت إلى أنه تم اعتقال عدد من المخالفين للانظمة والقوانين من قوات الحشد.

ولا يعرف عن الفصائل المشكلة للحشد الشعبي انضباطها لقوانين الدولة العراقية ونظمها، على الرغم من إدخالها بشكل صوري تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة الذي هو رئيس الوزراء. ومع ذلك كثيرا ما تستخدم تهمة مخالفة الأنظمة والقوانين لزعزعة تصفية الحسابات بين الفصائل، وخصوصا ضرب الفصائل الصغيرة المتفرقة من قبل الفصائل الأكبر قوة ونفوذ.

ولم يذكر البيان أي تفاصيل حول هذه المخالفات، لكنه قال إن "الإجراء يعد روتينيا ويأتي ضمن توجيهات قيادة الحشد التي تدعو إلى محاسبة كل من يخالف النظام".

ونفت الهيئة أن يكون إغلاق المقرات واعتقال المخالفين جاء لأسباب سياسية أو جنائية، مشددة على أن الأمر يتعلق بـ"عمليات انضباطية". وتداول إعلام محلي، الأحد والإثنين، قيام قوات أمن

توجيه نصيحة صريحة وواضحة بعدم التصالح مع الدوحة. وأصدر المجلس بيانا اعتبر فيه أن المصالحة مع قطر "لا يمكن أن تتحقق قبل حل بعض المسائل عن طريق التفاوض". وقال في بيانه إنه "تابع بقلق كبير استمرار النظام القطري من خلال دوريات خفر السواحل القطرية، في انتهاك حقوق الصيادين والبحارة البحرينيين، وملاحقتهم واعتقالهم، وقطع أرزاقهم ومصادرة ممتلكاتهم، أثناء قيامهم بممارسة مهنة الصيد في مناطق مختلفة من المياه الإقليمية لمملكة البحرين".

وشدد المجلس على "رفضه القاطع واستنكاره الشديد للتعامل التعسفي

## سجال حول مناطق الصيد البحري أظهر عدم وجود مزاج للتصالح بين البحرين وقطر

بتمسك الجميع باتفاق الرياض، الذي وقعت عليه الدول، ومن ضمنها دولة قطر، وذلك حفاظا على تماسك مجلس التعاون، الذي يحفظ حقوق جميع الموقعين عليه".

واعتبر متابعون للشأن الخليجي أن قضية الصيد البحري قد تكون انعكاسا لرغبة متبادلة في عدم التصالح بين الدوحة والمنامة، معتبرين أن قطر، حتى في حال التسليم بحادث انتهاك لمياهها، كان يمكن أن تغض الطرف على نشاط بضعة صيادين لا يمكن أن يشككوا أي ضرر لثروتها السمكية، مؤكدا أن الصيادين الخليجيين اعتادوا دائما على انقضاء الحدود البحرية بين بلدانهم.

والسلوك المرفوض من دوريات خفر السواحل القطرية المخالف لكل قيم ومبادئ حقوق الإنسان وللعادات والتقاليد والأعراف وعلاقات الأخوة وحسن الجوار بين أبناء الخليج".

وأضاف البيان "لكل ما تقدم فإن مجلس النواب، وبعد كل ما تم طوال هذه السنين من تجاوزات على حقوق الصيادين، الذين تعودوا كما تعود أبائهم وأجدادهم، على ممارسة هذه المهنة من مئات السنين، فإن مجلس النواب لا ينصح بالتصالح مع دولة قطر، قبل حل هذه المسائل بالتفاوض، وحتي تعود الأمور إلى طبيعتها، حفظا لحقوق الصيادين، كما يطالب المجلس

توجيه نصيحة صريحة وواضحة بعدم التصالح مع الدوحة. وأصدر المجلس بيانا اعتبر فيه أن المصالحة مع قطر "لا يمكن أن تتحقق قبل حل بعض المسائل عن طريق التفاوض". وقال في بيانه إنه "تابع بقلق كبير استمرار النظام القطري من خلال دوريات خفر السواحل القطرية، في انتهاك حقوق الصيادين والبحارة البحرينيين، وملاحقتهم واعتقالهم، وقطع أرزاقهم ومصادرة ممتلكاتهم، أثناء قيامهم بممارسة مهنة الصيد في مناطق مختلفة من المياه الإقليمية لمملكة البحرين".

وشدد المجلس على "رفضه القاطع واستنكاره الشديد للتعامل التعسفي

البحرين وقطر على مناطق الصيد البحري، أن المزاج السائد بين البلدين، لم يتغير عما هو عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات، وأنه لم يتبدل نحو مزاج تقارب ومصالحة، على الرغم من تواتر الحديث، مؤخرا على تحقيق تقدم نحو مصالحة الدوحة مع العواصم الخليجية الثلاث، الرياض وأبوظبي والمنامة، المشتركة في مقاطعتها مع القاهرة.

وبينما لم تتردد السلطات القطرية في التعامل بصرامة مع الصيادين البحرينيين الذين تتهمهم باختراق المياه الإقليمية لقطر، لم يتردد مجلس النواب البحريني (البرلمان)، في المقابل، في